

إستمارة المشاركة (مشاركة ثنائية)

في الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد :
إستراتيجيات دعم إقتصاديات الجماعات المحلية
(قراءة في التجارب ناجحة)

المشارك الأول :

الاسم: يوسف

اللقب : بن حبيرش

الصفة : طالب دكتوراه

جهة الانتماء: جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

الايمل الالكتروني : youcef.benhabireche@univ-msila.dz

المشارك الثاني:

الاسم : عزوز

اللقب : غربي

الصفة : أستاذ دكتور

جهة الانتماء: جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الايمل الالكتروني : azzouz.gherbi@univ-msila.dz

طلب المشاركة ضمن فاعليات الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد :
إستراتيجيات دعم إقتصاديات الجماعات المحلية في الوطن العربي (قراءة في التجارب ناجحة)
- المداخلية ضمن نطاق :

المحور الثاني : استراتيجيات إقتصاد المعرفة لدعم الجماعات المحلية .
عنوان المداخلة : تحديات إقتصاد المعرفة والواقع المأمول للجماعات المحلية في الجزائر -
مقاربة سوسيو إقتصادية لمناطق البترولية بالجنوب.

Challenges of the knowledge economy and the desired reality for local communities in Algeria – a socio-economic study of the oil regions in the south

مقدمة :

لا يزال النظام الذي تقوم عليه الجماعات المحلية في الجزائر يفتقر إلى مكانزمات أكثر فاعلية و مردودية
لا سيما فيما يتعلق بإقتصاد المعرفة و الاستراتيجيات المهمة في تطوير و إعطاء بعد مغاير و أكثر فاعلية
في مجال التنمية المحلية ، لقد تغير مفهوم إقتصاد المعرفة الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة،
و أصبح أكثر شمولية بحيث يغطي جميع متطلبات الساكنة داخل نطاق الجماعات المحلية ،وتعد
المناطق البترولية أكثر المناطق التي يأمل منها إعادة النظر و الاهتمام بإقتصاد المعرفة و جعل الفرد أو
المواطن محور إهتمام في كسب العلاقة بينه وبين الإدارة المحلية .

تعد المناطق البترولية في الجنوب أكثر المساهمين في التنمية المحلية لإدارة المحلية سواء من حيث طبيعة النشاط أو من حيث التمويل وذلك من خلال الارادات المالية لها ، لذلك ينظر المواطن كلما ضاقت به السبل إلى هذه المؤسسات الناشطة ضمن نطاقة السكني على أنها المنفذ الوحيد لبناء إقتصاد معرفي يجعل التنمية المحلية أكثر فاعلية من ذلك التمويل المباشر الذي يعد محدود وغير تطوري مع طبيعة العالم التكنولوجي المتسارع جدا.

إن موضوع التوجه السوسيو إقتصادي اليوم في أهدافه محاولة بناء لمقاربة أكثر فاعلية بين المواطن و الجماعات المحلية من جهة وتفاعل القطاع الخاص والعام سواء كان إقتصاديا أو خدماتيا أو غير ذلك من جهة أخرى ، تتشط ضمن نطاق التنمية المحلية مرهون على مدى القابلية لبناء إستراتيجية ذات بعد أكثر تكيفا مع متطلبات المواطن المتزايدة تحت غطاء إقتصاد المعرفة.

تعالج هذه الدراسة إشكالية إقتصاد المعرفة و محاولة الكشف عن التوظيف المناسب للمكاسب و العائدات المالية و غيرها لإدارة الجماعات المحلية التي تسعى لبناء تنمية محلية أكثر فاعلية وتكيفا للمطلبات المواطن و تجعله محور إهتمامها ، بالتالي يكون موكبا لكل التطورات التكنولوجية وليس البحث عن الرفاهية فقط بحيث يصبح المواطن يسعى هو الآخر لبناء ديمقراطية تشاركية فعالة تبحث دائما على ما يقدم بالإضافة سواء من حيث التمويل المادي مغاير أو إضافي للتمويل الحكومي .

إذا كانت إشكالية الدراسة هي :

إلى أي مدى يمكن أن يُساهم اقتصاد المعرفة في إعادة توجيه سياسات الجماعات المحلية في الجزائر نحو نماذج تنموية أكثر تكيفًا وفعالية وانفتاحًا على التحولات السوسيو-اقتصادية، خاصة في ظل التواجد المكثف للمؤسسات البترولية في ولايات الجنوب؟ للإجابة عن هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على الخطة التالية:

- المحور الأول : مفاهيم و أبعاد إقتصاد المعرفة
- المحور الثاني : واقع التنمية المحلية لإدارة المحلية في الجزائر .
- المحور الثالث : واقع وطبيعة إقتصاد المعرفة على التنمية المحلية في الجزائر
- المحور الرابع : دور المؤسسات البترولية في الجنوب في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

-المحور الأول : مفاهيم و مكونات إقتصاد المعرفة

مفهوم اقتصاد المعرفة :

هو مصطلح يعكس تحولاً جذرياً في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث لا تقتصر مصادر الثروة فقط على الموارد الطبيعية مثل النفط أو الزراعة، بل يعتمد النجاح الاقتصادي على القدرة على إنتاج واستخدام المعرفة. أصبح هذا المفهوم يشمل جميع الأنشطة التي تستخدم المعرفة كعنصر أساسي في إنتاج السلع والخدمات، وتشمل المجالات مثل التعليم، البحث والتطوير، التكنولوجيا، المعلومات، الابتكار، والقدرة على تكامل هذه المعارف في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية¹.

ببساطة، اقتصاد المعرفة يشير إلى النظام الاقتصادي الذي يعتمد بشكل كبير على المعرفة كمورد رئيسي بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية أو اليد العاملة فقط. يركز هذا النوع من الاقتصاد على تعزيز القدرات الإبداعية والتكنولوجية، ويشجع على استخدام المعلومات والابتكار لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

المكونات الأساسية لاقتصاد المعرفة²

1. **التعليم والتدريب**: يعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة. فكلما كانت القوى العاملة أكثر تعليمًا وتدريبًا في مجالات متخصصة مثل تكنولوجيا المعلومات، والبحث العلمي، والابتكار، كلما ارتفع مستوى الإنتاجية والإبداع في الاقتصاد.
2. **البحث والتطوير (R&D)**: يشمل الاستثمار في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا لإنتاج معارف جديدة يمكن استخدامها في الصناعات المختلفة. يعد البحث والتطوير جزءاً حيوياً من اقتصادات المعرفة لأنه يتيح الابتكار المستمر وتحسين المنتجات والخدمات.

3. **التكنولوجيا والمعلومات**: يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل كبير على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) فالتكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبيرة تمثل أدوات أساسية لتمكين نقل وتوزيع المعرفة على نطاق واسع.
4. **الابتكار**: يعتبر الابتكار عنصراً رئيسياً في اقتصاد المعرفة، حيث يتم تطبيق الأفكار الجديدة لتحسين المنتجات والخدمات وفتح أسواق جديدة. وهو لا يقتصر على الابتكارات التقنية فقط، بل يشمل أيضاً الابتكارات في النماذج التجارية، وأساليب العمل، والحوكمة.
5. **الحوافز المؤسسية**: يعتمد اقتصاد المعرفة على مؤسسات قوية تدعم الابتكار مثل الجامعات، شركات البحث والتطوير، وحاضنات الأعمال. هذه المؤسسات تساعد على نقل المعرفة من الأوساط الأكاديمية إلى التطبيقات العملية في السوق.
6. **التكامل بين القطاعات الاقتصادية**: لا تقتصر المشاركة في اقتصاد المعرفة على قطاع واحد فقط. بل تشمل جميع القطاعات بما في ذلك الصناعة، التجارة، والخدمات، حيث تتداخل المعرفة مع كل جوانب النشاط الاقتصادي.

خصائص اقتصاد المعرفة³

- **المعرفة كمورد رئيسي**: تختلف الاقتصادات المعتمدة على المعرفة عن تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية أو الصناعة التقليدية في أن المعرفة تُعتبر سلعة أساسية للإنتاج بدلاً من العمالة أو الموارد الخام.
- **الابتكار المستمر**: في اقتصاد المعرفة، تظل الشركات والمجتمعات بحاجة مستمرة إلى ابتكار أفكار جديدة، سواء كان ذلك في تحسين المنتجات الحالية أو تطوير منتجات جديدة.

• **المنافسة العالمية:** يعتمد اقتصاد المعرفة على التنافس الشديد بين الدول والشركات في مجالات التكنولوجيا والابتكار. وهذا يخلق بيئة اقتصادية تحتاج إلى استعداد دائم للتكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية.

• **الاعتماد على المعلومات والبيانات:** يتسم هذا الاقتصاد بوجود كمية ضخمة من البيانات التي يتم جمعها، تحليلها، واستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. تعتمد الشركات بشكل متزايد على البيانات الكبيرة (Big Data) لتحليل السلوكيات، التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتطوير استراتيجيات السوق.

أهمية اقتصاد المعرفة⁴

1. **تحقيق التنمية المستدامة:** يعزز اقتصاد المعرفة من قدرة الدول على خلق نماذج اقتصادية مستدامة بعيدًا عن الاقتصادات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية. فهو يساهم في تنويع الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل جديدة في مجالات مبتكرة.
2. **زيادة القدرة التنافسية:** تتيح المعرفة والابتكار للشركات والدول التميز في الأسواق العالمية، مما يزيد من قدرتها التنافسية. وهذا يشمل الشركات الكبرى في قطاع التكنولوجيا، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تستفيد من الاقتصاد المعرفي بطرق مبتكرة.
3. **تسهيل الابتكار الاجتماعي:** لا يقتصر دور اقتصاد المعرفة على المجال الاقتصادي فقط، بل يشمل أيضًا تطوير حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والتغيرات البيئية. يمكن للابتكار المعرفي أن يحسن نوعية الحياة بشكل عام ويعزز الرفاهية الاجتماعية.

4. خلق فرص العمل عالية الجودة :على الرغم من أن التحول إلى اقتصاد المعرفة قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف التقليدية، إلا أنه يخلق فرصاً لعمال متخصصين في مجالات جديدة مثل البرمجة، البيانات، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المتقدمة. لذلك، فإنه يسهم في خلق وظائف عالية الجودة ومستدامة.

المحور الثاني : واقع التنمية المحلية لإدارة المحلية في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال توجهًا متزايدًا نحو تفعيل التنمية المحلية كأداة لتحقيق التوازن الجهوي والاجتماعي. وقد تجسدت هذه الرؤية من خلال اعتماد قوانين خاصة بالجماعات المحلية، وتوسيع صلاحيات المنتخبين، وتعزيز دور الدولة في دعم المناطق المهمشة.⁵ غير أن هذه المساعي لم تُترجم إلى نتائج ملموسة بالشكل المرجو، ما يفرض إعادة النظر في أسس التخطيط المحلي وآليات تمويله وتنفيذه.

2. الإطار القانوني والمؤسساتي للتنمية المحلي،

-الإطار الدستوري والقانوني

ينص الدستور الجزائري (بعد التعديل الصادر في 2020) في المادة ⁶16 على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، وهو ما يترجم دستورياً الاعتماد على مبادئ المشاركة والحوار والتشاور في تسيير شؤون هذه الجماعات:

" الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية.

المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.

تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية."

كما تَؤطر قوانين البلدية (10-11) والولاية (12-07) عمل الجماعات المحلية، محددةً مهامها في

مجالات التهيئة العمرانية، الصحة، التعليم، النقل، والبيئة.

2.2. المؤسسات المحلية الفاعلة

تشكل البلديات حجر الأساس في التنمية المحلية، باعتبارها الخلية الأساسية للدولة والمجتمع. بينما تضطلع الولاية بدور تنسيقي من خلال الوالي، الذي يمثل الدولة ويسهر على تنفيذ السياسات العمومية. إلى جانب ذلك، تساهم المديرية التنفيذية في برمجة المشاريع القطاعية، وإنشاء المرصد الوطني للتنمية البشرية والمجالية يُعد خطوة نحو مراقبة الفوارق بين المناطق.

-واقع التنمية المحلية في الجزائر:

ان عملية التنمية المحلية في الجزائر

1- ضعف الاستقلال المالي للبلديات

تعتمد البلديات بنسبة تفوق 80% على التحويلات المالية من الدولة، ما يُقيد قدرتها على المبادرة والاستثمار. وقد أشار تقرير مجلس المحاسبة (2021) إلى سوء استغلال الجباية المحلية، وضعف التحصيل الضريبي، خاصة في البلديات الداخلية⁷.

بالإضافة إلى ذلك، تُبْت أن إيراد بعض الضرائب والرسوم، التابعة للجباية المحلية والتي يعود أمر تحصيلها لمصالح الدولة، قد سجلت نسب تفوق 90% من الجباية المحلية. بينما نسبة تحصيل الإيرادات الجبائية التابعة للخرينة البلدية، بالبلديات التي شملتها عملية الرقابة، تبقى ضعيفة وتتراوح ما بين 2,21% و 11,83%.

2- محدودية الكفاءات البشرية

لا يزال مستوى التأطير البشري ضعيفًا، سواء على مستوى المنتخبين أو الموظفين، مع غياب آليات التكوين المستمر، مما ينعكس سلبيًا على جودة إعداد ومتابعة المشاريع التنموية.

3- تداخل الصلاحيات بين الهيئات

رغم النص على مبدأ اللامركزية، ما تزال الإدارة المركزية تُسيطر على مجمل القرارات المالية والاستراتيجية، مما يجعل الجماعات المحلية أداة تنفيذية أكثر من كونها فاعلاً تنموياً.

4- ضعف مشاركة المواطنين

تفتقر البلديات إلى آليات فعالة تُشرك المواطنين والمجتمع المدني في رسم السياسات المحلية، على الرغم من الاعتراف الدستوري بمبدأ الديمقراطية التشاركية.

- متطلبات تطوير التنمية المحلية⁸

1- تفعيل اللامركزية الفعلية

ينبغي تفعيل مبدأ التفريع (subsidiarity) من خلال نقل الصلاحيات والموارد المالية والبشرية إلى الجماعات المحلية، وتمكينها من إعداد مخططات التنمية المحلية ذات الخصوصية المجالية.

2- إصلاح نظام التمويل المحلي

يتطلب تحسين الموارد الذاتية للبلديات إصلاح الجباية المحلية، وتحفيز الاستثمارات المنتجة محلياً، وتشجيع آليات الشراكة مع القطاع الخاص، خاصة في قطاعات البيئة، الطاقات المتجددة، والسياحة.

3- تحديث الإدارة المحلية

إن رقمنة الخدمات، وتبني نظم الإدارة الحديثة (مثل الحكومة الإلكترونية)، وتكوين المورد البشري، تعتبر ضرورات لتحسين الأداء الإداري والتنمية المحلي.

4- إشراك المواطن والمجتمع المدني:

ينبغي تطوير أدوات الحوكمة التشاركية، كالمجالس الاستشارية البلدية، والميزانية التشاركية، وتعزيز قنوات التشاور والرقابة الشعبية على المشاريع.

رغم التوجهات السياسية والإصلاحات المؤسسية، لا تزال التنمية المحلية في الجزائر تواجه عراقيل بنيوية تحول دون تحقيق الفعالية والعدالة المجالية. ومن أجل تجاوز ذلك، يتطلب الأمر تبني رؤية متكاملة تستند إلى اللامركزية الفعلية، الإصلاح المالي، تحديث الإدارة، وتوسيع مشاركة المواطن. إن تحسين واقع التنمية المحلية ليس فقط خيارًا إداريًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار وتنمية البلاد.

- المحور الثالث : واقع وطبيعة اقتصاد المعرفة على التنمية المحلية في الجزائر نحو توجه

السوسيو اقتصادي

يعد اقتصاد المعرفة في الجزائر، وخاصة في الجماعات المحلية، يواجه تحديات كبيرة تتعلق بعدم توافق الهيكل الاقتصادي التقليدي مع متطلبات هذا النوع من الاقتصاد المعتمد بشكل أساسي على الابتكار، التكنولوجيات الحديثة، وتوظيف المعرفة في مختلف المجالات. سنناقش في هذا السياق الواقع الحالي لاقتصاد المعرفة في الجزائر، وكيف يمكن لهذه التحديات أن تؤثر على تنمية المناطق المحلية، خاصة في الجنوب الجزائري.

-واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر نحو توجه السوسيو اقتصادي:

يشكل التحول نحو اقتصاد المعرفة هدفًا استراتيجيًا أساسيًا يضمن للدول القدرة على المنافسة في سوق عالمي متسارع التغير، ويعزز من قدراتها على الابتكار والتنمية المستدامة. وفي ظل ثروات الجزائر الطبيعية من المحروقات والمعادن، تبرز حاجة ملحة إلى الانتقال من نموذج الاقتصاد الريعي التقليدي إلى نموذج يقوم على إنتاج ونشر المعرفة باعتبارها المحرك الرئيس للنمو والازدهار⁹.

تتطلب عملية تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر جملة من المتطلبات المركبة التي تمتدّ على صعيد السياسات والمؤسسات والتكنولوجيا والبنية التحتية البشرية والاجتماعية، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية:

تظل الجزائر، مثل العديد من الدول الريعية، تعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز. يشكل هذا الاقتصاد الريعي تحديًا كبيرًا في عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة. ففي ظل الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، تتأخر التوجهات نحو الاستثمار في القطاعات المعرفية مثل البحث العلمي، التكنولوجيا، والتعليم العالي المتخصص في المجالات التي تدعم الابتكار.

2- القيود على البنية التحتية الرقمية:

رغم الجهود المبذولة في تحسين البنية التحتية الرقمية، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه مشكلة في توسيع شبكة الإنترنت عالية السرعة، خاصة في المناطق النائية مثل الجنوب الجزائري. هذا النقص في الوصول إلى الإنترنت يعوق قدرة السكان المحليين على التفاعل مع التقنيات الحديثة أو الاستفادة من فرص التعليم الإلكتروني.

3- النقص في التعليم التخصصي والتكوين المهني:

يشير الواقع الحالي في الجزائر إلى أن النظام التعليمي لا يزال بعيدًا عن تلبية احتياجات سوق العمل في مجالات الاقتصاد المعرفي. فالمناهج الدراسية التقليدية لا تواكب التطورات التكنولوجية والابتكارية في العالم. كما أن التدريب المهني المتخصص في مجالات مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، أو تقنيات المعلومات يعتبر محدودًا للغاية، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين التعليم واحتياجات سوق العمل المعرفي.

4- التحول الرقمي بطيء في القطاع العام:

على الرغم من وجود العديد من المشاريع الحكومية المتعلقة بالتحول الرقمي، إلا أن القطاع العام الجزائري لا يزال بعيدًا عن الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات العامة. ويؤثر ذلك بشكل كبير على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ويحد من الاستفادة من تقنيات المعلومات في تحسين الحكامة المحلية.

5- غياب ثقافة الابتكار: تعاني الجزائر من نقص في ثقافة الابتكار وريادة الأعمال التي تعتمد على المعرفة. هناك حاجة كبيرة لتطوير بيئة تشجع على المبادرات الشبابية وتدعمها ماليًا وتكنولوجياً. ولا تزال بيئة العمل في الجزائر تفتقر إلى الحوافز المناسبة لتطوير الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي.

-التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة في الجماعات المحلية في الجزائر¹⁰:

1- التوزيع غير المتوازن للموارد:

من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة في الجزائر هو التوزيع غير المتوازن للموارد المالية والبشرية بين المناطق. ففي حين تتمتع العاصمة وبعض المدن الكبرى بالبنية التحتية والموارد اللازمة للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، فإن المناطق النائية، خصوصًا في الجنوب، لا تزال تعاني من نقص في هذه الموارد. ذلك يؤدي إلى تزايد الفجوة الرقمية والمعرفية بين هذه المناطق والمراكز الاقتصادية الكبرى.

2- المركزية في اتخاذ القرارات:

لا يزال نظام الإدارة المركزي في الجزائر يشكل عائقًا أمام التنمية المحلية المستدامة. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع اللامركزية، إلا أن السلطة التنفيذية في العاصمة لا تزال تتحكم بشكل كبير في القرار الاقتصادي، مما يؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع المحلية التي تعزز من التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

3- الافتقار إلى البحوث العلمية والتطوير:

تعتبر الجزائر من الدول التي لا تستثمر بشكل كافٍ في البحث العلمي والتطوير (R&D) ورغم بعض الجهود في تطوير مؤسسات البحث العلمي، إلا أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ما تزال منخفضة جدًا مقارنة بدول أخرى في المنطقة. هذه الفجوة تمنع إنشاء بيئة محلية غنية بالابتكار والتقدم العلمي الذي يعد أحد دعائم اقتصاد المعرفة.

- متطلبات تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر:

تتطلب عملية تطوير عملية اقتصاد المعرفة للنهوض بعملية التنمية المحلية جملة من متطلبات يمكن الاعتماد عليها منها :

1- الاستثمار في التعليم والتدريب:

يعد التعليم أحد العوامل الأساسية لنجاح اقتصاد المعرفة. يتعين على الجزائر تحديث نظامها التعليمي ليتماشى مع احتياجات السوق المعرفي العالمي. من الضروري إنشاء جامعات ومعاهد متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والهندسة الرقمية، وتوفير تدريب مستمر للعمال بما يتماشى مع التوجهات الحديثة.

2- دعم الابتكار والشركات الناشئة:

يجب أن تركز الحكومة الجزائرية على تحفيز الابتكار من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي. ويشمل ذلك تسهيل الحصول على التمويل، وتوفير الحوافز الضريبية، وإنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية لدعم الشركات الناشئة.

3- تطوير البنية التحتية الرقمية:

تسعى الجزائر إلى زيادة نشر الإنترنت عالي السرعة وتحسين تغطية الشبكات في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق النائية. هذا سيسهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى المعرفة الرقمية، وفتح المجال للمناطق البعيدة التفاعل مع التقنيات الحديثة والاستفادة من الفرص التعليمية والمهنية.

4- تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص:

من الضروري تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشاريع مشتركة في مجال الابتكار التكنولوجي. يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا مهمًا في تسريع انتقال الجزائر نحو اقتصاد معرفي، من خلال استثمار الأموال في البحث والتطوير وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات.

5- إعادة هيكلة السياسات المحلية:

لتطوير اقتصاد المعرفة في المناطق المحلية، يجب تعزيز استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات التنموية. يجب أن تمنح السلطات المحلية مزيداً من الصلاحيات لتطوير استراتيجيات اقتصادية تستند إلى المعرفة والابتكار، مع توفير الموارد اللازمة لدعم هذه الاستراتيجيات.

تصاعد التحول العالمي نحو اقتصاد المعرفة، تبرز أهمية دمج هذا التوجه داخل السياسات التنموية الوطنية والمحلية على حد سواء. ففي الجزائر، ورغم الاعتراف الرسمي بأهمية هذا النموذج الاقتصادي، لا تزال الإدارة المحلية تعاني من محدودية الوسائل والصلاحيات التي تمكنها من تكييف هذا التوجه في استراتيجياتها التنموية، خاصة في ظل تفاوت مجالي عميق وغياب آليات فعالة لتوطين المعرفة. تهدف هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين اقتصاد المعرفة وتوجه الإدارة المحلية في الجزائر من زاوية سوسيو-اقتصادية. أولاً: اقتصاد المعرفة كتحول استراتيجي في التنمية

- محددات اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة هو ذلك النظام الاقتصادي الذي تعتمد فيه عملية خلق الثروة على إنتاج، ونشر، وتوظيف المعرفة والمعلومة. وتعتبر الموارد البشرية المؤهلة، والابتكار، والتكنولوجيا، والتعليم، ويعد تحقيق التنمية المحلية أهم أهدافه.

- الفرق بين الاقتصاد الريعي والمعرفي

- الاقتصاد الريعي: يعتمد على بيع الموارد الطبيعية¹¹.
- الاقتصاد المعرفي: يعتمد على الذكاء البشري، والبحث، والمعرفة كعوامل إنتاج أولى.

ثانياً: الوضع الراهن للإدارة المحلية في الجزائر: تتميز الإدارة المحلية بمجموعة من المميزات أهمها:

1- ضعف الاستقلالية والصلاحيات

- الإدارة المحلية لا تزال رهينة المركزية الإدارية والمالية، مما يحد من قدرتها على بناء سياسات معرفية محلية.

2- غياب التخطيط التنموي المستند إلى المعرفة

- معظم برامج الجماعات المحلية لا تُبنى على قواعد بيانات، أو دراسات علمية، أو أنظمة معلومات محلية¹².

3- غياب بيئة الابتكار المحلي

- لا توجد روابط مؤسسية قوية بين الجامعات المحلية والجماعات المحلية لتوظيف المعرفة في تطوير الخدمات، أو تشجيع الابتكار الاجتماعي.

التوجه السوسيو-اقتصادي الجديد للإدارة المحلية:

1- دمج المعرفة في التخطيط المحلي

- ضرورة إدماج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، ومراسد اجتماعية واقتصادية، لتحليل واقع السكان واحتياجاتهم بدقة¹³.

2- الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث

- يمكن للبلديات أن تنشئ شراكات مع الجامعات لتوفير حلول تكنولوجية محلية (مثل المدن الذكية المصغرة)، ومرافقة مبادرات الشباب.

3- تشجيع الاقتصاد التضامني والمعرفي

- دعم مؤسسات ناشئة (Startups) محلية ترتبط بخدمة المجتمع (مثل الرقمنة، الزراعة الذكية، التكوين عن بعد...).

4- تفعيل الحوكمة التشاركية

- اقتصاد المعرفة يقوم على تداول المعلومة والشفافية؛ ما يعني ضرورة إشراك المواطن والمجتمع المدني في صياغة السياسات المحلية.

تحديات التوجه نحو اقتصاد المعرفة محلياً

1. ضعف الكفاءات البشرية في البلديات

2. محدودية التمويل الذكي

3. غياب الثقافة الرقمية

4. ضعف التنسيق بين القطاعات

آفاق بناء إدارة محلية معرفية

1. اللامركزية التكنولوجية: منح البلديات إمكانية تطوير نظم رقمية محلية خاصة بها.
 2. تدريب الإطارات المحلية على مفاهيم الإدارة الذكية، تحليل البيانات، وتسيير المشاريع المبنية على الابتكار.
 3. إصلاح قانون البلدية والولاية بإدخال بعد التنمية المعرفية.
 4. تشجيع البحث العلمي الميداني حول مشاكل الجماعات المحلية وحلولها الرقمية.
- إن التوجه نحو اقتصاد المعرفة لا يمكن أن ينجح على المستوى الوطني دون تكييفه على المستوى المحلي. ويقتضي ذلك تبني رؤية جديدة لدور الإدارة المحلية، لا بوصفها جهازاً بيروقراطياً لتسيير اليومي، بل كفاعل تنموي قادر على إنتاج المعرفة، توطيئها، وتسخيرها في خدمة مجتمعه المحلي. ولتحقيق ذلك، فإن الجزائر مطالبة بإعادة صياغة علاقتها بين الدولة المركزية والسلطة المحلية وفق منطق تشاركي، رقمي، ومعرفي.
- المحور الرابع: دور المؤسسات البترولية في الجنوب في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**

تُعد الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد الطاقوية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، حيث تمثل العائدات البترولية أكثر من 90% من مداخيل الصادرات. وفي هذا السياق، تلعب المؤسسات البترولية، وعلى رأسها شركة سوناطراك، دورًا اقتصاديًا حيويًا، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على المستوى المحلي، خصوصًا في المناطق المنتجة مثل ولايات الجنوب (ورقلة، تمنراست، إيليزي، أدرار).

أولاً: لمحة عن المؤسسات البترولية في الجزائر

تُعتبر سوناطراك الشركة الوطنية الأولى في مجال استكشاف وإنتاج وتسويق المحروقات، وتُعد من بين أكبر الشركات في إفريقيا. كما تنشط في الجزائر بعض الشركات الأجنبية في إطار شراكات مع سوناطراك بموجب قوانين الاستثمار الطاقوي، مثل قانون المحروقات رقم 19-13، الذي لا يقتصر دوره على تنظيم الاستثمار والإنتاج فحسب، بل يتضمن آليات عديدة تُسهل بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق التنمية المحلية كذلك.¹⁴

ثانياً: مساهمة المؤسسات البترولية في التنمية المحلية في الولايات الجنوبية :

تنتشر المؤسسات البترولية في ولايات أقصى جنوب الجزائر، حيث تتمركز أغلب حقول المحروقات (حاسي مسعود، إن أمناس، تين فويتابانكورت، إلخ)، تلعب المؤسسات البترولية—وبالدرجة الأولى سوناطراك وشركاؤها الدوليون—دورًا حيويًا في دعم التنمية المحلية عبر عدة محاور رئيسية:

1. التوظيف وبناء القدرات المحلية

تهيمن سوناطراك على نحو 80% من إنتاج المحروقات في الجزائر، ما يمنحها قدرة كبيرة على توظيف كفاءات محلية وتدريبها داخل المراكز المتخصصة في الجنوب (مراكز التكوين بحاسي مسعود وأدرار. —يخصص قسم “الشؤون الاجتماعية” في تقرير سوناطراك السنوي (2022) برامج تدريب مهني وورش عمل تقنية لأبناء المناطق الصحراوية، ما يساهم في رفع مستوى الكفاءات المحلية ويقلل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

2. تعزيز المحتوى المحلي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁵

تطالب السلطة الجزائرية بمقتضى قانون 19-13 المتعهدين بترشيد مشترياتهم لصالح المقاولات الجزائرية، ويشجعون على إبرام عقود مع الباطن مع مزودي الخدمات المحليين، مما يساهم في تنويع أنشطة المناطق النائية وتنمية شبكة مزودي الخدمات النفطية الوطنية.

3. تطوير البنى التحتية المادية

—نتيجة مرور خطوط الأنابيب والطرق الداخلة إلى الحقول الصحراوية، تضخ الشركات استثمارات إضافية

في تعبيد الطرق، ومحطات ضخ المياه والكهرباء، ومطارات صغيرة، وحتى إنشاء مساكن للعاملين، ما يعزز ربط الواحات والمدن الصحراوية ببقية ولايات الجزائر .

4. المسؤولية الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي

تُسَخَّر سوناطراك “صندوق الاستثمار الاجتماعي” لتمويل مشاريع مبانٍ تعليمية (مدارس ابتدائية وثانوية)، ومراكز صحية قروية، ومرافق رياضية وثقافية، إضافة إلى دعم مبادرات المرأة والشباب في مجالات حرفية وتقنية .

صرّح رئيس سوناطراك بأن الشركة وقّعت (2023) عقوداً تضم بنوداً صريحة للاستثمار المباشر وغير المباشر في تنمية المناطق المستضيفة لأنشطة الإنتاج، ضمن سياسة شاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات .

5. الانتقال نحو الطاقة النظيفة وتقليل الأثر البيئي

بالتعاون مع إيني، أنجزت سوناطراك مشروعين للطاقة الشمسية بقدرة 10 ميغاواط لكلٍ منهما في حقل بئر رباعة الشمالي بمنطقة بركين، ما يزوّد عمليات الإنتاج بطاقة نظيفة ويخفّض من حرق الغاز المصاحب ويعود بالنفع على المجتمعات المحلية القري

رغم أن معظم مداخل قطاع المحروقات تصب في ميزانية الدولة المركزية، إلا أن المؤسسات البترولية تقوم ببعض المبادرات على المستوى المحلي، ويمكن إبراز مساهماتها على النحو التالي:

1. فرص العمل :

ساهمت المؤسسات البترولية في خلق مناصب شغل في ولايات الجنوب، سواء بشكل مباشر (عمال وتقنيون ومهندسون) أو غير مباشر من خلال عقود المناولة والخدمات.

2. برامج المسؤولية الاجتماعية :

تقوم بعض فروع سوناطراك بتمويل مشاريع في قطاعات التعليم، الصحة، الثقافة والرياضة، كتجهيز المدارس والمستوصفات، أو رعاية فعاليات محلية.

3. تحسين البنية التحتية :

تمثلت مساهمة المؤسسات في إنجاز بعض الطرق والمسالك، ودعم المشاريع المتعلقة بالماء والكهرباء في بعض المناطق النائية.

4. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من خلال منح عقود لشركات محلية في مجالات النقل، الإطعام، الصيانة والخدمات، ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي.

ثالثاً: تحديات محدودة الفعالية :

- رغم هذه المساهمات، إلا أن دور المؤسسات البترولية في التنمية المحلية لا يزال محدوداً، للأسباب التالية:
 - **الطابع المركزي للموارد:** تذهب أغلب مداخيل النفط إلى الخزينة العمومية، ولا يتم تخصيص نسب واضحة لصالح الجماعات المحلية المنتجة.
 - **غياب إلزام قانوني واضح:** لا تُفرض على الشركات البترولية عبر القانون التزامات صارمة تجاه تنمية المناطق التي تنشط بها.
 - **ضعف إشراك السكان المحليين :** في رسم السياسات أو تحديد الأولويات التنموية، مما يؤدي إلى احتقان اجتماعي في بعض المناطق.
 - **الآثار البيئية:** كالتلوث الهوائي والمائي، مما يؤدي إلى تدهور معيشة السكان رغم وجود الثروات.
- **رابعاً: نحو تفعيل الدور التنموي للمؤسسات البترولية¹⁶**

1. سن تشريعات تلزم الشركات بالمساهمة بنسبة من أرباحها في صندوق محلي للتنمية.
2. إشراك البلديات والولايات في اتفاقيات الشراكة مع الشركات.
3. تعزيز الرقابة والشفافية في استخدام الأموال المخصصة للتنمية المحلية.
4. دعم برامج التكوين والتشغيل للشباب المحلي في مجالات الطاقة والصيانة.

خاتمة :

إن تحقيق اقتصاد قائمة على المعرفة في الجنوب الجزائري يتطلب تضافر جهود الدولة، والمجتمع المدني، والمستثمرين المحليين والدوليين. ومن خلال تجاوز العقبات الفنية والبشرية والمؤسسية، وتصميم سياسات تنموية تتماشى مع خصوصيات الصحراء ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، يمكن للجماعات المحلية أن تتحول من مستفيد بسيط من عائدات النفط إلى فاعل رئيسي في صناعة القيمة وإنتاج المعرفة.

فيما يلي مجموعة من التوصيات العملية الرامية إلى دفع مسار اقتصاد المعرفة وتمكين الجماعات المحلية في مناطق المحروقات بالجنوب الجزائري:

إنشاء “مراكز الابتكار المعرفي في الجنوب :

بالتعاون بين سوناطراك والجامعات الوطنية (جامعة ورقلة، جامعة إيليزي)، تُطلق حاضنات ومختبرات بحثية تختص بتطبيقات إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وتقنيات الطاقة النظيفة. تزويد هذه المراكز بموارد تقنية وأكاديمية لتدريب الشباب على المشاريع الابتكارية وحاضنة أعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز برامج التكوين المهني التقني الموجه:

تطوير مناهج تدريبية مشتركة بين مراكز التكوين المهني وشركات النفط تستجيب لحاجيات سوق العمل (صيانة الآبار، تشغيل المحطات الذكية، الرقمنة الصناعية). إحداث نظام شهادات معترف بها دولياً عبر شراكات مع معاهد معتمدة (مثل “معهد بيكر هيوز للتقنيات البترولية”)، لضمان تنقل الخريجين وظيفياً.

تفعيل آليات الحوكمة التشاركية المحلية:

تأسيس مجالس استشارية محلية تضم ممثلين عن المجتمعات الصحراوية، والجهات المحلية، ومنظمات الشباب والمرأة، لضمان مشاركة فاعلة في إعداد ومراقبة خطط الإنفاق والتنمية. إلزام عقود الامتياز النفطية بأبواب يُحدّد فيها نصيباً للتنمية المجتمعية وتديره هذه المجالس بشفافية.

توسيع البنية التحتية الرقمية والاتصالات:

مدّ شبكات الألياف البصرية ومحطات الـ 4G/5G إلى البلديات الصحراوية لمكافحة الفجوة الرقمية. إطلاق مشروع “التعليم عن بُعد” عبر بوابة وطنية تتيح للطلاب والمهنيين الوصول إلى دورات إلكترونية، والاستفادة من محتوى تدريبي تقني متخصص.

إرساء صندوق “تنمية متكاملة” مدعوماً بإيرادات المحروقات :

تخصيص نسبة منتظمة من العائدات النفطية (مثلاً 5-10%) لصندوق يُدار بحوكمة مشتركة بين وزارتي المالية والطاقة والجهات المحلية، لتمويل مشاريع بنية تحتية وخدمات صحية وتعليمية. اشتراط تقديم خطط تنفيذية تفصيلية من قبل المجالس المحلية قبل صرف الاعتمادات.

دعم تنويع القاعدة الاقتصادية

منح حوافز ضريبية وتمويلية لمشاريع في مجالات الزراعة الصحراوية (الزيتون والتمور)، والسياحة البيئية (المخيمات الصحراوية، التراث الثقافي)، والصناعات التحويلية للمكثفات. إنشاء شراكات مع القطاع الخاص والتمويل الميسر عبر البنوك الوطنية والمصارف التشاركية لدعم ريادة الأعمال المحلية.

تعزيز الوعي المجتمعي وبناء ثقافة معرفية :

تنظيم ورش عمل وملتقيات ثقافية وعلمية بتمويل مشترك (سوناطراك، الجامعات، البلديات) لرفع الوعي بأهمية الابتكار والتقنيات الحديثة. إطلاق حملات إعلامية محلية تبرز قصص نجاح شباب الجنوب في مشاريع معرفية وتقنية، فتشجع الآخرين على الانخراط.

بتنفيذ هذه التوصيات، يتم الانتقال من نموذج اقتصاد قائم على استنزاف الموارد الأحفورية إلى نموذج معرفي مستدام يُعزّز قدرات المجتمعات المحلية، ويوفّر فرص عمل نوعية، ويسهم في تنمية متوازنة ومستقرة للجنوب الجزائري.

قائمة المراجع والمصادر:

- 1- طه حسين النوي ، اقتصاد المعرفة و دوره في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 47،جامعة بسكرة ، 2017،ص550.
- 2- زواويد لزهاري ، حجاج نفيسة ، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز التنمية –سنغافورة أنموذجا ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة يوم : 26أفريل 2017 ،جامعة الجزائر 3 .
- 3- - الداوي الشيخ ، دوشي مقدم يمينية ،إقتصاد المعرفة و أثر على التنمية البشرية ، مجلة الدراسات – العدد الاقتصادي – العدد : 16، جامعة الاغواط ، 2011، ص12
- 4-طه حسين النوي ،نفس المرجع السابق ، ص555.
- 5- ناجي عبد النور ، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة ، مجلة أكادمية ، العدد الأول : 2013، تلمسان ، ص35.
- 6- الدستور الجزائري 2020 المادة 16.
- 7- التقرير السنوي لمجلس الحاسبة لسنة 2020، فصل الثاني الجماعات المحلية ، ص131.
- 8- لمعرفة المزيد يرجى زيارة الموقع التالي : [https://repository.univ-](https://repository.univ-msila.dz/items/5ca29ba6-4731-4a29-ae5c-d122aec2163f)
- 9- يوسف ببيي ، الجزائر : إشكالية الانتقال من اقتصاد الربيع على اقتصاد الكفاءة ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والتجارة ، العدد: 28 ،المجلد: 2، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 55.
- 10-بغداد باي غالي ، داني الكبير معاشو ، بيئة اقتصاد المعرفة في الجزائر (الواقع و التحديات) ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية ، جامعة الجلفة ، العدد: 0121/ سنة 2015، ص 74.
- 11- يوسف ببيي ، نفس المرجع السابق ، ص 49.
- 12- يوسف سلاوي، تخطيط التنمية المحلية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد : 03 ، الجزائر ، 2017، ص276.
- 13- محمد دهان، دور نظم المعلومات الجغرافية في دعم التنمية المحلية و أهم تطبيقاتها ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية ، العدد: 03 ، خنشة، 2018، ص 48.
- 14- بن سماعيل حياة ، زايدي حسية، مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد : 09 المجلد : 01، جامعة الوادي ، 2016، ص 105.

15- منير لواج ، أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية :دراسة مقارنة: الهند ، البرازيل ، الجزائر ، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي ن جامعة الاغواط ، العدد : 02 ، المجلد :04 ، الجزائر ، سنة 2013.ص 67.

16-فاتح حركاتي ، نشأت الوكيل ، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، المجلد : 32 العدد :02 ، الجزائر ، 2018-ص 434.